TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/SEM.1/L.1
16 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف
جنيف، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف

المقررة: السيدة ج. ستيوورت (جامايكا)

المتحدثون: الرئيس
الأمين العام للأونكتاد
الموظف المسؤول عن فرع الأحواز الاقتصادية الموسعة

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال تعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

مقدمة

١- عـُقدت الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٥ الى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. والتأمت، أثناء هذه الحلقة، ... من الجلسات الرسمية و... من الجلسات غير الرسمية.

البيانات التمهيدية

٢- قال **الرئيس** إن الأونكتاد الثامن طلب الى مجلس التجارة والتنمية أن يستعرض الآثار المترتبة على التجارة الحرة الاقليمية الناشئة واتفاقات التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية وللنظام التجاري الدولي وأن يشجع التكامل الاقليمي ودون الاقليمي، ولا سيما ما بين البلدان النامية، بوصفه سبيلاً مكملاً لتعزيز عملية تحرير التجارة في الاقتصاد العالمي. وتلبية لهذا الطلب قرر المجلس أن يعقد حلقة دراسية معنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذلك فإن الغرض الأساسي من هذه الحلقة الدراسية هو تقييم آثار الاقليمية المتنامية على تجارة وتنمية البلدان النامية، فضلاً عن النظام التجاري المتعدد الأطراف واستكشاف المعايير الممكنة للتصدي لها على المستوى المتعدد الأطراف.

٣- ويـُعتبر تحليل التكامل الاقليمي الناشئ وأثره في اقتصادات البلدان النامية مهمة بالغة الأهمية واحدى المهام الواجب أن يضطلع بها الأونكتاد. وقد ارتأى البعض أن قضية التكامل الاقليمي يمكن أن تغطيها منظمة التجارة العالمية، ولكن قضية التكامل الاقليمي بـُحثت في منظمة التجارة العالمية في سياق تطبيق المادة الرابعة والعشرين من الغات لعام ١٩٩٤ والمادة ٥ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، في حين أن القضايا الواجب أن تـُناقش في الأونكتاد هي قضايا أوسع نطاقاً بكثير. بالاضافة الى ذلك، تكتسي قضية التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحليل آثار الاقليمية أهمية قصوى بالنسبة للاقتصادات النامية ولذلك فإن الأونكتاد هو المحفل المناسب لبحث قضية الاقليمية.

٤- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن الاقليمية لن تزول، وهذا من باب المفارقة نظراً لأنه كان هناك، أثناء مفاوضات جولة أوروغواي تيار قوي جداً اعتبر الاقليمية بديلاً للاخفاق الممكن أن تشهده المفاوضات المتعددة الأطراف أكثر منه نزعة تاريخية. بيد أنه بالرغم من اختتام الجولة بنجاح ورغم تأسيس منظمة التجارة العالمية ومع أن اختتام الجولة جعل التكامل الاقليمي من بعض النواحي أصعب مما مضى، تواصل تنفيذ مشاريع التكامل القائمة واستـُحدثت مشاريع جديدة ينطوي البعض منها على آثار بعيدة المدى مثل رابطة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. وهذا التناقض الظاهري بين نهج متعدد الأطراف وآخر اقليمي لتحرير التجارة أفضى الى مفارقة ظاهرية تستحق أن تكون موضوع نظر الحلقة الدراسية.

٥- إن القضية المطروحة على الحلقة الدراسية لا ترتبط بتحرير التجارة فقط بل هي ترتبط أيضاً باتجاه محوري في الاقتصاد العالمي اليوم - ألا وهو الاتجاه الى العولمة. وفي هذا الصدد وكواحد من التعاريف الممكنة للعولمة القول بأنها الاتجاه نحو تشكيل حيـّز اقتصادي موحد ولذلك يمكن التساؤل عما إذا لم يكن من باب التناقض محاولة إيجاد حيـّز اقتصادي موحد على صعيد الكوكب الأرضي والقيام في الوقت نفسه بإنشاء أحواز اقتصادية اقليمية، ما لم يـُنظر الى مثل هذه الأحواز الاقتصادية الاقليمية على أنها لبنات وجزء من هذا الجهد الأكبر. وعليه فإن القضية المطروحة على الحلقة الدراسية ليست مسألة

تجارة فحسب ولكن هي أيضاً مسألة الاقتصاد العالمي ككل بما ينطوي عليه من استثمار وتكنولوجيا ونقل وتمويل.

٦- وتفسير الاهتمام بالاقليمية يكمن في جملة متنوعة من العوامل بما فيها حقيقة أن التجمعات الاقليمية تمثل أداة لازالة الحواجز التي تعترض التجارة ولتخطي ما يمكن تحقيقه في إطار اتفاقات جولة أوروغواي، فضلاً عن أن مصلحة قطاع الأعمال التجارية في تحقيق الوصول الأفضل الى الأسواق وتعزيز فرص الاستثمار كانت هي الأخرى قوة مهمة في حفز الحكومات على التماس فرص جديدة. ولكن كان هناك أيضاً عنصر ما يمكن أن يُسمى بسياسة التأمين، أي أن البلدان كانت مقبلة على فكرة الانضمام الى تجمع اقليمي لأول مرة لأنها تشعر بأمان أكبر على عدم حرمانها من الوصول الى الأسواق. وهناك سبب ممكن آخر وهو "أثر الدراجة"، فبعد مفاوضات تجارية جدّ مكثفة هناك خطر فقدان الشطر الأكبر من الطاقة المتراكمة وربما بعض التقهقر، ومن سبُل الحفاظ على الزخم ما تمثل في القيام بمبادرات اقليمية. وفضلاً عن هذه الاعتبارات ذات الطابع التجاري أو الاقتصادي التقليدي قال إنه يرى من ناحية أخرى، وجود مصالح أقوى ذات طابع سياسي واستراتيجي أبرز، مثال ذلك أن عوامل سياسية واستراتيجية قوية كانت حاضرة على الدوام في أنجح مسعى لتحقيق التكامل حتى الآن ألا وهو الاتحاد الأوروبي. وأخيراً هناك تفسير ممكن آخر لعدم تحقق التنبؤات القائلة بأن اختتام جولة أوروغواي من شأنه أن يفضي الى تناقص الاهتمام بالاقليمية وهو يكمن في التغيير الذي طرأ على السياسة الأساسية التي تعتنقها أهم البلدان التجارية إزاء تعددية الأطراف، التي لم تعد تُرى أنها السبيل الأوحد لتحقيق تحرير التجارة. فهذه البلدان اهتدت الى نهج ذي طابع عملي أبرز يتيح للشركاء التجاريين الذين يتوخونه تحرير التجارة إما عن طريق تعددية الأطراف أو عن طريق الاقليمية بحسب أي المنهجين يتيح آفاقاً مرتقبة أفضل في الأجل القصير.

٧- ووضع مبادئ ومعايير تحدد سلوك اتفاقات التكامل الاقليمي من شأنه أن يساعد على ربط هذه الاتفاقات ربطاً أوثق بالتخصصات المتعددة الأطراف. والمادة الرابعة والعشرون من الغات لم توفر ما يكفي من المعايير لتقييم آثار ترتيبات التكامل الاقليمي على التجارة والتنمية وبالرغم من أن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وفرت تفسيراً أضيق سيلزم بذل جهود إضافية في هذا السياق. ويصدق الأمر نفسه على المادة ٥ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفي هذا السياق وفيما يتعلق بتنمية الوعي يتوجب على التجمعات الاقليمية أن تتحمل مسؤولية خاصة إزاء الآثار المترتبة عليها بالنسبة للشركاء التجاريين الأضعف ولا سيما البلدان النامية.

٨- وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية أشار الى أن هذا التكامل يمكن أن يكون منطلقاً مهماً نحو دمج الاقتصادات الاقليمية دمجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي. ويمكن لحوار منتظم بين الشركاء يدور بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن يكون سبيلاً واعداً لتحديد الأنواع الممكنة للدعم الدولي الممكن لهذه الجهود ويمكن للتوصل الى توافق في إطار تجمعات اقليمية عريضة أن يمثل، بالنسبة للعديد من البلدان النامية، نهجاً عملياً وواقعياً. وقد تختار جهات أخرى الخيار الأيسر المتمثل في التفاوض على اتفاقات ثنائية في حين قد تضطر جهات أخرى الى البقاء خارج الدائرة وتواجه خطر التهميش بما ينطوي عليه ذلك من أثر محتمل ضار بآفاقها الانمائية. وعموماً يظل من الأهمية الحاسمة بمكان مواصلة الجهد على درب المفاوضات المتعددة الأطراف.

٩- وفي الختام قال إنه يعتقد أن الحلقة الدراسية سترسي الأساس المشترك لتقييم ورصد آثار ترتيبات التكامل الاقليمي بالنسبة للتجارة والتنمية والتجارة المتبادلة وأن حصيلة تحفز الاهتمام وتبعث على التفكير قد تمهد السبيل لعمل ناجح على صعيد قضايا التكامل الاقليمي في الأونكتاد التاسع.

الفصل الأول

آثار دينامية الأحواز الاقتصادية الكبيرة:
(أ) الآثار بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار واستجابات السياسة العامة المحتملة؛
(ب) التوسع الى قطاعات جديدة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

الاقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

(البند ٤ من جدول الأعمال)

نطاق التعاون والدعم الدوليين للبلدان النامية، بما في ذلك التدابير لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠- كان معروضاً على الحلقة الدراسية، لنظرها في هذه البنود، الوثائق التالي ذكرها:

"التطورات الرئيسية الجديدة في الأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي وآثارها: تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/SEM.1/2 وAdd.1)؛

"تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي والمشاورات المنتظمة فيما بين البلدان النامية، والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات: تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.3/14) (وثيقة معلومات أساسية)؛

"العلاقة بين الاقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف" (UNCTAD/ITD/14) (وثيقة معلومات أساسية)؛

"الاقليمية وتنمية افريقيا" (UNCTAD/ITD/18) (وثيقة معلومات أساسية)؛

"نظم التكامل الاقليمي الآخذة في الظهور السريع: الآثار بالنسبة للبلدان النامية الآسيوية والاستجابات الممكنة على صعيد السياسة العامة" (UNCTAD/ITD/19) (وثيقة معلومات أساسية)؛

"الأحواز الاقتصادية الكبيرة: خيارات بالنسبة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" (UNCTAD/ITD/20) (وثيقة معلومات أساسية).

١١- أشار **الموظف المسؤول عن فرع التكيف الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية والأحواز الاقتصادية الموسعة** الى أهم التطورات الجديدة التي طرأت منذ عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي فقال إن المخاطر المحتمل أن تترتب على تغيير منحى التجارة والاستثمار لم تزل قائمة بالنظر الى بقاء حواجز تجارية كأداء في وجه بعض القطاعات وبالنظر الى أن جوانب تكامل أخرى بالغة الأهمية لا تشملها آلية منظمة التجارة العالمية وغيرها من الآليات الأخرى شمولاً كافياً. وتركز الوثيقة التي أعدتها الأمانة تركيزاً أساسياً على الآثار المحددة المترتبة على دينامية أحواز اقتصادية كبيرة، لا سيما اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والاتحاد الأوروبي بالنسبة للبلدان النامية والورقات الاقليمية الثلاث تفيض في بيان هذه الآثار مع تركيز أكثر تحديداً عليها من منظور البلدان في كل منطقة من المناطق.

١٢- ويتم، في الفصل الثالث من التقرير الرئيسي الذي أعدته الأمانة (TD/B/SEM.1/2) وكذلك في الدراسات الاقليمية، التطرق الى مسألة ما إذا كانت البلدان النامية قادرة على التصدي لهذه الظاهرة الجديدة والدائمة والكيفية الممكن التصدي بها. وفي هذا الصدد تمثلت التوصيات الرئيسية المسداة الى البلدان النامية فيما يلي: أن تسارع برفع مستوى قدرتها على المنافسة؛ أن توطد تجمعات التكامل دون الاقليمي والاقليمي القائمة بينها؛ أن تعزز سياساتها الوطنية الرامية الى زيادة قدرتها على المنافسة وتنويع أنماطها التصديرية باتجاه الأسواق الجديدة والدينامية الموجودة في كثير من الأحيان في بلدان نامية أخرى؛ وأخيراً أن تدعم المفاوضات المقرر مسبقاً اجراؤها داخل منظمة التجارة العالمية وهو السبيل الأجدى.

١٣- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال قال إن القضية المفهومية المتعلقة بتوافق الاقليمية مع تعددية الأطراف الحقة يمكن أن يُنظر اليها من زاوية المقارنة الاقتصادية بين الميزات والقيود التي ينطوي عليها النهجان كلاهما، والدور الذي تؤديه تجمعات التكامل الاقليمي في المفاوضات المتعددة الأطراف ومسألة كفالة اتساق الترتيبات التجارية مع القواعد المتعددة الأطراف القائمة، والمجالات التي يلزم فيها توضيح وتحسين القواعد المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، تطرح الوثائق المعروضة على الحلقة الدراسية بعض الأفكار المتعلقة بكيفية ضمان توجه التجمعات توجهاً خارجياً وتحدد بعض المجالات المعنية التي يكون من المفيد فيها استكشاف جدوى توضيح أو تعزيز القواعد الدولية القائمة، فيما يخص مثلاً قواعد المنشأ والشراءات الحكومية التفضيلية وشروط تطبيق اجراءات مكافحة الاغراق وما الى ذلك.

١٤- وفي الختام أعرب عن قناعته بأن من شأن الحلقة الدراسية أن تسهم مساهمة قيّمة في توضيح القضايا المفاهيمية وقال إنه يأمل في أن يتيسر اقتراح طرائق يفضي بها التكامل الاقليمي دينامية جديدة على النمو العالمي، ويعزز فرص التجارة والتنمية المتاحة لكافة البلدان ويدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف القوي.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الحلقة الدراسية

١٥- قام السيد ر. ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، بافتتاح الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، في قصر الأمم، بجنيف.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٦- انتخبت الحلقة الدراسية، في جلستها العامة (الافتتاحية) الأولى، المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد ت. تسونوزاكي (اليابان)

نائبة الرئيس والمقررة: السيدة ج. ستيورت (جامايكا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٧- قامت الحلقة الدراسية، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، بإقرار جدول أعمالها المؤقت (TD/B/SEM.1/1). وكان جدول الأعمال هو الآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- آثار دينامية الأحواز الاقتصادية الكبيرة:

(أ) الآثار بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار واستجابات السياسة العامة المحتملة؛

(ب) التوسع الى قطاعات جديدة

٤- الاقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

٥- نطاق التعاون والدعم الدوليين للبلدان النامية، بما في ذلك التدابير لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الحلقة الدراسية الى مجلس التجارة والتنمية

دال - مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يُستكمل حسب الاقتضاء]

هاء - اعتماد تقرير الحلقة الدراسية الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]